

Distr.: General
25 April 2007
Arabic
Original: Russian

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين الدورة السادسة

نيويورك، ١٤-٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ التوصيات المتعلقة بالمجالات الستة الصادر

بها تكليف للمنتدى والمتصلة بالأهداف

الإغاثية للألفية

المعلومات الواردة من الحكومات

الاتحاد الروسي

موجز

ذكر الاتحاد الروسي أن حماية حقوق الإنسان الخاصة بالشعوب الأصلية وحماية مصالح هذه الشعوب تدخل في عداد أولوياته، وأعرب عن دعمه للعقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم. ويقدم هذا التقرير استعراضا عاما لحالة الشعوب الأصلية في الاتحاد الروسي، ويلقي الضوء على المبادرات والأنشطة التي يضطلع بها الاتحاد الروسي بغية تنفيذ توصيات المنتدى الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين.

* E/C.19/2007/1



المعلومات المقدمة من الاتحاد الروسي بشأن التدابير المتخذة على الصعيد الوطني من أجل تنفيذ توصيات منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

١ - تستعرض حكومة الاتحاد الروسي القضايا المتعلقة بحماية حقوق الشعوب الأصلية باعتبارها إحدى الأولويات.

٢ - وأسس في الاتحاد الروسي نظام تشريعات قانونية معيارية متخصصة من أجل حقوق السكان الأصليين. وبموجب القانون الاتحادي بشأن "ضمانات حقوق الشعوب الأصلية القليلة العدد في الاتحاد الروسي" (القانون الاتحادي رقم ٨٢، المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩) تدخل في عداد الشعوب الأصلية القليلة العدد الشعوب التي تعيش في مناطق الإقامة التقليدية لأسلافها، والتي تحافظ على طريقة حياتها وأنشطتها الاقتصادية والحرفية التقليدية، ويقل تعدادها في الاتحاد الروسي عن ٥٠.٠٠٠ نسمة وتعتبر نفسها طوائف عرقية مستقلة. وأدرج في القانون الاتحادي بشأن "المبادئ العامة لتنظيم مجتمعات الشعوب الأصلية القليلة العدد في الشمال وفي سيبيريا والشرق الأقصى بالاتحاد الروسي" (القانون الاتحادي رقم ١٠٤ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠) مصطلح جديد بشأن "الشعوب الأصلية القليلة العدد التي تنتمي إلى مناطق الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى بالاتحاد الروسي". وتعزز مفهوم المصطلح أيضا من خلال الأحكام القانونية الخاصة المتعلقة بهذه الشعوب. وتحدد تكوين الشعوب الأصلية القليلة العدد في الاتحاد الروسي في قرار حكومة الاتحاد الروسي رقم ٢٥٥ المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٠، بشأن إعداد "قائمة موحدة للشعوب الأصلية القليلة العدد في الاتحاد الروسي"، ومرسوم حكومة الاتحاد الروسي رقم ٥٣٦ المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ بشأن "اعتماد قائمة الشعوب الأصلية القليلة العدد التي تنتمي إلى الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى بالاتحاد الروسي".

٣ - وتنتمي إلى الشعوب الأصلية القليلة العدد في الاتحاد الروسي، بموجب القانون المذكور الصادر عن حكومة الاتحاد الروسي، ٤٥ طائفة إثنية، يبلغ تعدادها الكلي زهاء ٢٨٠ ألف نسمة. ويندرج في تكوين هذه المجموعة من الشعوب الأصلية القليلة العدد أربعون شعبا من الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى بالاتحاد الروسي، يبلغ مجموع تعدادها ٢٤٤ ألف نسمة. وتعيش الشعوب الأصلية القليلة العدد في مجموعها في أكثر من ٣٠ منطقة إدارية في الاتحاد الروسي.

٤ - وتحتّم هشاشة نخط الحياة التقليدية لكل واحد من هذه الشعوب القليلة العدد، تنفيذ عمل منهجي على صعيد الدولة، يهدف إلى صون ثقافتها وأنماط حياتها التقليدية.

٥ - ونظرا لما يوليه الاتحاد الروسي من عناية كبيرة للمشاريع الدولية في مجال حماية حقوق الشعوب الأصلية، أصبحت روسيا في عداد أوائل الدول التي أعلنت رسميا مشاركتها في تنفيذ العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم. ويتمثل الإجراء الأساسي في هذا المجال في اعتماد مرسوم حكومة الاتحاد الروسي بشأن "الإعداد للعقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم وتنفيذه في الاتحاد الروسي". وقامت وزارة التنمية الإقليمية بالاتحاد الروسي، بموجب مرسوم حكومة الاتحاد الروسي رقم ٧٥٨ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، وبالاشتراك مع الهيئات التنفيذية الاتحادية المعنية، فضلا عن الهيئات التنفيذية في المناطق الإدارية للاتحاد الروسي، بإعداد مشروع مرسوم لحكومة الاتحاد الروسي بشأن إعداد خطة تشتمل على تدابير متعددة تتعلق بالإعداد للعقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم وتنفيذه في الاتحاد الروسي. وتشمل تدابير العقد أكثر من ثلث المناطق الإدارية للاتحاد الروسي. وكلفت حكومة الاتحاد الروسي في الوقت الراهن الهيئات التنفيذية الاتحادية المعنية بالعمل على تحقيق اتساق مجموعة التدابير ذات الأولوية المتقدمة المتعلقة بتنفيذ العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم في الاتحاد الروسي.

٦ - وأجرت وزارة التنمية الإقليمية بالاتحاد الروسي تحليلات للتجارب في مجال التعاون بين المؤسسات الصناعية والشعوب الأصلية القليلة العدد ولعمليات تعزيز التدابير التعويضية وغير التعويضية على الصعيد الاتحادي في هيئة تشريعات قانونية معيارية ذات صلة بهذه المسائل. ولأغراض إعداد استراتيجية للعلاقة المتبادلة بين ممثلي الشعوب الأصلية القليلة العدد والمؤسسات الصناعية العاملة في المناطق التي تعيش فيها هذه الشعوب، صدر قرار بتشكيل فريق عامل معني بهذه المسألة تابع لوزارة التنمية الإقليمية، يتكون من ممثلين للهيئات التنفيذية الاتحادية والإقليمية والمنظمات الاجتماعية للشعوب الأصلية القليلة العدد والمناطق الإدارية التي تعيش فيها هذه الشعوب. ويجري العمل في الوقت الحاضر كذلك على إدخال منهجية لتقييم الضرر الواقع على الشعوب الأصلية القليلة العدد بفعل الاستغلال الصناعي للمناطق التي يمارسون فيها أنشطتهم الاقتصادية التقليدية. ويشارك في المشروع المذكور ممثلون للشركات التالية: شركة صناعات الغاز (غاز بروم)، وشركة نوفاتك لصناعات النفط والغاز ومشتقاتهما، وشركة سورغوت لصناعة النفط والغاز، وشركة نقل المواد النفطية (ترانس نفط)، وفرع الشركة البريطانية للنفط (BP) في الاتحاد الروسي، وشركة لوك أويل للمنتجات النفطية، فضلا عن ممثلين لوزارة الموارد الطبيعية الروسية ورابطتين من روابط الشعوب الأصلية القليلة العدد في الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى.

٧ - ويجري العمل، في وزارة التنمية الإقليمية في الاتحاد الروسي، على إعداد وثائق معيارية بشأن إعداد مناطق خاصة لاستفادة شعوب الشمال الأصلية من الطبيعة وفقا لنمط

حياتها التقليدية، تنفيذاً لمرسوم حكومة الاتحاد الروسي رقم ١٨٥ المؤرخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وتعتبر المناطق التي تنتفع الشعوب الأصلية بالطبيعة فيها وفقاً لنمط حياتها التقليدي في عداد المناطق الطبيعية الخاضعة للحماية الخاصة، وفقاً للقانون الاتحادي رقم ٤٩ المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠١، بشأن "أراضي الانتفاع التقليدي بالطبيعة للشعوب الأصلية القليلة العدد في الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى بالاتحاد الروسي"، وهو قانون إداري يتطلب تطبيقه أن تعد حكومة الاتحاد الروسي وثائق معيارية تحدد آليات إنشاء هذه المناطق وطبيعة عملها. وشرعت وزارة التنمية الإقليمية للاتحاد الروسي في استعراض مسألة إيجاد طريقة معيارية لتيسير إنشاء المناطق الطبيعية للشعوب الأصلية القليلة العدد التي لها وزن مؤثر على المستوى الاتحادي، ويوجد حالياً مشروع لائحة باسم "بيجين" بشأن إيجاد هيئة نموذجية للمناطق الطبيعية التي تنتفع بها تقليدياً الشعوب الأصلية القليلة العدد ذات الوزن المؤثر على الصعيد الاتحادي (منطقة بريموري). وانعقد في وزارة التنمية الإقليمية للاتحاد الروسي، في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، اجتماع مشترك بين الهيئات لمناقشة مشروع هذه اللائحة. وقدم المشاركون في الاجتماع مجموعة من المقترحات والملاحظات الإيجابية، أمكن من خلالها إكمال مشروع اللائحة في مرحلة الإعداد. ويجري العمل الآن على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع اللائحة في الوزارات والهيئات ذات الصلة.

٨ - ويجري العمل كذلك في وزارتي التنمية الإقليمية للاتحاد الروسي على إعداد مشروع مفهوم للتنمية المستدامة للشعوب الأصلية القليلة العدد.

٩ - وتكفل التشريعات المعمول بها حالياً بشأن الشعوب الأصلية القليلة العدد في الاتحاد الروسي لهذه الشعوب مجموعة من التدابير المتعلقة بالدعم الاجتماعي، بما في ذلك التدابير المتعلقة بتوفير الرعاية الطبية. ومن ذلك أنه يحق لجميع هذه الشعوب في الاتحاد الروسي، بموجب الفقرة ٩ في المادة ٨ من القانون الاتحادي رقم ٨٢ المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩، بشأن "ضمانات حقوق الشعوب الأصلية القليلة العدد في الاتحاد الروسي"، الحصول على "المساعدة الطبية المجانية، التي تشمل توفير الهيئات الصحية الحكومية والبلدية لخدمات الرعاية الطبية بشكل إلزامي كل عام، في إطار البرنامج الحكومي المتعلق بضمانات تقديم المساعدة الطبية المجانية لمواطني الاتحاد الروسي".

١٠ - وأصدرت حكومة الاتحاد الروسي الأمر رقم ٥٦٤ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠١، المتعلق باعتماد البرنامج الاتحادي الهادف المسمى "التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب الأصلية القليلة العدد في الشمال حتى عام ٢٠١١". ويجري تنفيذ هذا البرنامج في ٢٩ منطقة إدارية بالاتحاد الروسي. وأمكن، في عام ٢٠٠٦، رفع مستوى تمويل هذا البرنامج

الاتحادي الهادف إلى الضعف (من ١٠٣ ملايين روبل إلى ٢٠٥,٦ مليون روبل)، مقارنة بعام ٢٠٠٥. وتقدر معدلات إنفاق البرنامج للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ بمبلغ ٢٠٧,٢ مليون روبل في العام. وتعمل وزارة التنمية الإقليمية للاتحاد الروسي حالياً على إعداد مفهوم برنامج اتحادي هادف جديد بعنوان "التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب الأصلية القليلة العدد في الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى حتى عام ٢٠١٥"، ينتظر أن يبدأ تنفيذه في عام ٢٠٠٩. ومن المقرر أن يتم، في إطار مفهوم البرنامج الجديد، تمويل تدابير تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب الأصلية القليلة العدد في الشمال، بالإضافة إلى تمويل الأنشطة البحثية العلمية.

١١ - وحددت المهام الأساسية للسياسة الحكومية في الشمال بتحسين الوضع الديمقراطي لخفض معدل الوفيات، وبخاصة في مرحلتها الطفولة والقدرة الإنتاجية، وذلك من خلال إنشاء نظام للخدمات الطبية قادر على المحافظة على صحة جميع فئات السكان، استناداً إلى تشخيص الوظائف الحيوية، واستخدام وسائل الطبابة الوقائية، ومنع الإصابة بالحالات المرضية.

١٢ - ويتطلب تنفيذ جميع التدابير المذكورة بنجاح أن تصحبها تدابير علمية مناسبة، وأن تستمر الأبحاث المتعلقة بعلم وبائيات الأمراض المعدية وغير المعدية وسط السكان الأصليين في الشمال، ودراسة فعالية أنظمة الرعاية الصحية القائمة، وإعداد وتنفيذ أشكال تنظيمية جديدة لتقديم المساعدة الطبية، والسعي إلى إيجاد طرائق ووسائل جديدة لحماية البيئة الإيكولوجية وإعادة تأهيلها.

١٣ - ولكي تنشط وتنسق الأبحاث العلمية حول مشاكل شعوب الشمال، عمدت وزارة الرعاية الصحية والتنمية الاجتماعية للاتحاد الروسي إلى تنظيم وعقد مؤتمر دولي للعلوم والعلوم التطبيقية بعنوان "المشاكل الطبية والاجتماعية للشعوب الأصلية القليلة العدد في الشمال"، في يومي ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، في مدينة خاني - مانيسكي. واستعرضت خلال المؤتمر مسائل من قبيل:

- اتجاهات الأوضاع الطبية والديمقراطية والحالة الصحية للشعوب الأصلية القليلة العدد في الشمال، وتحديد الأسباب الكامنة وراءها؛
- خصائص إصابة الشعوب الأصلية القليلة العدد في الشمال بالأمراض خلال المرحلة الراهنة لتنمية المجتمع، والعوامل المؤثرة على إمكانية منعها؛
- تنظيم المساعدة الطبية في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة.

١٤ - وتتلقى فئات السكان وطوائف الشعوب الأصلية في المناطق الشمالية من البلد دعماً كبيراً في مجال تحسين الجودة النوعية للمساعدة الطبية وتعزيز إمكانية الحصول عليها، من خلال برنامج وطني ذي أولوية في مجال توفير الرعاية الطبية، يتم في إطاره تنفيذ تدابير تتعلق بحماية صحة السكان، تهدف إلى:

- تعزيز التوجهات الوقائية للمساعدة الطبية (عمليات الفحص الوقائية، وتوفير الرعاية الصحية، وتنفيذ عمليات التحصين، وما إلى ذلك)؛
- تعزيز الأسس المادية والتقنية للرعاية الصحية الأولية، والخدمات المساعدة الطبية العاجلة، ومرافق التوليد؛
- إيجاد حلول للمسائل المتعلقة بالعاملين في الحقل الطبي وزيادة الحوافز المادية المقدمة لهم من أجل ترغيبهم في تقديم مساعدة طبية جيدة؛
- توفير مساعدة طبية على مستويات تكنولوجية متقدمة للسكان.

١٥ - وهناك أهمية قصوى، بالنسبة للمناطق الشمالية ذات الأحوال الديمغرافية غير الجيدة، لأن تدمج في المشروع الوطني ذي الأولوية في مجال الرعاية الصحية، تدابير تتعلق بخفض معدلات الوفيات الناجمة عن أسباب وأمراض يمكن درؤها وتتسبب في ارتفاع معدلات الوفيات وسط السكان، ومعدلات الوفيات بسبب الأمراض المهنية.

١٦ - وحدد هدف البرنامج الوطني ذي الأولوية في مجال الرعاية الصحية بما يلي: وضع الأسس وهيئة الظروف من أجل زيادة فعالية خدمات الرعاية الصحية الأولية وتعزيزها، مع وضع الهياكل الأساسية الاجتماعية القائمة في المناطق المعنية، وطبيعة توزيع السكان فيها وغير ذلك من الخصائص الأخرى، في الاعتبار.

١٧ - وفي هذا الصدد، أصدرت وزارة الرعاية الصحية والتنمية الاجتماعية للاتحاد الروسي الأمر رقم ٥٨٤ المؤرخ ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، بشأن "تنظيم خدمات الرعاية الطبية المقدمة للسكان على أساس التوزيع القطاعي"، وهو الأمر الذي يحكم المسائل المتعلقة بتنظيم خدمات الرعاية الصحية المقدمة للسكان على أساس التوزيع القطاعي، بما في ذلك الخدمات التي تقدم منها في مناطق الشمال النائية والمناطق الأخرى الشبيهة بها، كالمناطق الجبلية العالية، والمناطق الصحراوية، والمناطق القاحلة، وغيرها من المناطق الأخرى ذات الظروف المناخية القاسية، التي تطول فيها فترات الانعزال أثناء الفصول، فضلاً عن المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة مع وضع ما تتميز به من خصائص في الاعتبار.

١٨ - وأنشئت على أساس الأمر المذكور، في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ٩٢٠ منطقة من هذا النوع، يعمل فيها ٨٤٠ فرداً من العاملين في الحقل الصحي، المسجلين لدى الدوائر الاتحادية، والذين يتلقون رواتب وفقاً للأنظمة المعمول بها.

١٩ - وفيما يتعلق بالفقرة ٧ في الجزء "باء" من تقرير المنتدى الدائم، نفيدكم بأن مرض السكر يعد من الأمراض غير المعدية الأوسع انتشاراً في الاتحاد الروسي، ويشمل ذلك الشعوب الأصلية.

٢٠ - ولتيسير تلقي معلومات حيوية عن حالة مرض السكر، وضبط الجودة النوعية للمساعدة الطبية المقدمة للمرضى، وضعت الحكومة سجلاً رسمياً خاصاً بهم.

٢١ - واعتمد بموجب مرسوم حكومة الاتحاد الروسي رقم ٧٠٦ - ر المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، مفهوم البرنامج الاتحادي الهادف المسمى "التحذير من الأمراض ذات الآثار الاجتماعية والتعامل معها (٢٠٠٧-٢٠١١)"، الذي يشتمل على البرامج الفرعية التالية: "مرض السكر"، "مرض السل"، "فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز"، "علم الأورام"، "الأمراض المعدية المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي"، "التهابات الكبد الفيروسية"، "الاضطرابات النفسية"، "ضغط الدم العالي"، و "الوقاية من خلال التحصين".

٢٢ - وتتمثل أهداف البرنامج الفرعي "مرض السكر"، فيما يلي: خفض معدلات الإصابة بالمرض؛ وتحديث التدابير المتعلقة بالوقاية من مضاعفاته؛ وإطالة متوسط أعمار المصابين به.

٢٣ - وتتمثل مهام البرنامج الفرعي المذكور فيما يلي: تحديث أساليب الوقاية ضد مرض السكر وتشخيصه ومعالجته وإعادة تأهيل المرضى المصابين به، بما في ذلك من خلال إعداد وإدخال أساليب علاجية متطورة للمرض ومضاعفاته؛ وإعداد وتنفيذ برامج تثقيفية لمرضى السكر فيما يختص بالمسائل المتعلقة بالوقاية منه ومعالجته.

٢٤ - وهكذا يُفترض أن يتم، في إطار تنفيذ مفهوم البرنامج الاتحادي الهادف المسمى "التحذير من الأمراض ذات الآثار الاجتماعية والتعامل معها (٢٠٠٧-٢٠١١)"، إيجاد حلول للمشاكل المعقدة الناجمة عن الانتشار الواسع لمرض السكر، من خلال تحديث أساليب توفير المساعدة الطبية المتخصصة وتنفيذ البرامج التثقيفية الموجهة إلى مرضى السكر.

٢٥ - ولأغراض التحذير من الأمراض ذات الآثار الاجتماعية ومن فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز (الفقرة ٣٦ في الجزء "باء" من التقرير)، يجري تنفيذ برامج موجهة

إلى تعزيز الوقاية ضد الأمراض، وإقامة نظام لتوفير المعلومات بشكل دائم للسكان فيما يتعلق بتدابير الوقاية، وتنظيم وتنفيذ حملات دعائية حول الأساليب الصحية للحياة والوقاية ضد الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والأمراض الأخرى ذات الآثار الاجتماعية وسط الشعوب الأصلية، وبخاصة وسط البنات والشباب الذين في سن الإنجاب. وتولّى عناية خاصة لمسألة إدخال برامج تعليمية في مرافق التعليم بالمرحلتين الابتدائية والمتوسطة، ومرافق التعليم المهني العالي، تشتمل على دراسات متخصصة في مجال الوقاية ضد فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والمخدرات، تشمل أهدافها الصحة والسلوك السليم للراشدين والقاصرين من الجنسين ومثلي الشعوب الأصلية.

٢٦ - ويرجع انتشار اغتصاب النساء إلى انخفاض مستوى المعيشة وانتشار الظواهر المنافية للآداب الاجتماعية كنتعاطي الخمر وإدمانها.

٢٧ - وفيما يتعلق بالوقاية ضد الاغتصاب في المحيط العائلي ومنعه، يؤدي نظام إعادة تأهيل الأشخاص الذين يقعون ضحايا لهذا النوع من الاغتصاب دورا كبيرا في هذا المجال. وتؤدي الدور الرئيسي في هذا النظام هيئات توفير الخدمات الاجتماعية للسكان، والمصالح الحكومية المختلفة، التي توفر للعائلات والأطفال والنساء الخدمات في المجالات الاجتماعية - المعيشية، والاجتماعية - الطبية، والنفسية - التربوية، والاجتماعية - القانونية، كما تقدم المساعدة للذين يعيشون ظروفًا حياتية قاسية، والعون في مجال إيجاد الحلول للمشاكل العديدة في المجالات العائلية والمعيشية والنفسانية. وتعمل الهيئات المذكورة في جميع مناطق الاتحاد الروسي الإدارية. وحُظيت بأكبر قدر من التنمية المؤسسات التي من قبيل مراكز توفير المساعدة الاجتماعية للعائلات والأطفال في المناطق، والتي تعتبر مؤسسات قاعدية متعددة التخصصات، تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات الاجتماعية. وبلغ عدد المؤسسات العاملة في مجال إدارة الهيئات الاجتماعية المعنية بحماية سكان المناطق الإدارية للاتحاد الروسي، وهيئات الإدارة المحلية، في مطلع عام ٢٠٠٦، ٤٤٤ ٣ مؤسسة، (كان عددها ٣٧٣ ٣ مؤسسة في عام ٢٠٠٤).

٢٨ - وتتمثل وسيلة التغلب على الفقر على مستوى العائلة وإتاحة إمكانية المواءمة بين دور المرأة في المجالين المهني والعائلي، في المساعدة المادية التي تُقدم إلى الأسر ذات الأطفال على مستوى الهيئات الحكومية.

٢٩ - واعتمدت خلال عام ٢٠٠٦ قوانين هامة موجهة إلى تعزيز المساعدة المادية المقدمة للمواطنين الذين يعولون أطفالا، من خلال زيادة الإعانة المالية المقدمة إلى الأمهات والأطفال بصورة مطردة.

٣٠ - وقد رُفعت الإعانة المالية التي تُقدم إلى المرأة أثناء الحمل والوضع إلى ١٢٥ ١٦ روبلا كحد أقصى (بلغت هذه المساعدة ١١ ٧٠٠ روبل في عام ٢٠٠٤، و ١٢ ٤٨٠ روبلا في عام ٢٠٠٥). وتبلغ الإعانة المالية التي تُقدم مرة واحدة عند مولد الطفل ٨ ٠٠٠ روبل (كانت ٤ ٥٠٠ روبل في عام ٢٠٠٤، و ٦ ٠٠٠ روبل في عام ٢٠٠٥).

٣١ - وأُدخلت بموجب القانون الاتحادي رقم ٢٠٧ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بشأن "إدخال تعديلات على قوانين تشريعية مفردة للاتحاد الروسي في مجال تقديم الدعم الحكومي للمواطنين الذين يعولون أطفالاً"، زيادة كبيرة على الدعم الاجتماعي المقدم للعائلات فيما يتصل بولادة وتربية الأطفال. ومنذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أصبحت المرأة العاملة تتلقى إعانة مالية شهرية لإعالة طفلها تعادل نسبة ٤٠ في المائة من مرتبتها الشهري، على ألا تتجاوز ٦ ٠٠٠ روبل. وفي حالة إعالة طفلين أو أكثر تُحسب الإعانة المالية وفق عدد الأطفال وتُقدم حتى بلوغهم سن سنة ونصف. بيد أنه لا يجوز أن يزيد مبلغ الإعانة المالية مجتمعة على مقدار ما تتلقاه المرأة من أجر شهري، كما لا يجوز أن يقل عن الحد الأدنى لمجموع الإعانة المالية حسب عدد الأطفال.

٣٢ - وحُدّدت الإعانة المالية بمبلغ ١ ٥٠٠ روبل لإعالة الطفل الأول، و ٣ ٠٠٠ روبل لإعالة الطفل الثاني والأطفال الذين يلونه، كحد أدنى.

٣٣ - وتُقدم الإعانة المالية المذكورة للأُم أو الأب، أو غيرهما من الأقارب والأوصياء الذين يقومون بالإعالة الفعلية للطفل، في حالة وجود الشخص المعني في إجازة مخصصة لرعاية الطفل واستحقاقه للضمان الاجتماعي.

٣٤ - ومُنح الحق في تلقي الإعانة المالية المذكورة للمواطنين العاطلين عن العمل من غير المستحقين للضمان الاجتماعي، في حالة قيامهم فعلياً بإعالة أطفال. وتُمنح لهؤلاء المواطنين إعانة مالية تعادل الحد الأدنى، وهو ١ ٥٠٠ روبل للطفل الأول و ٣ ٠٠٠ روبل للطفل الثاني وكل طفل بعده. وتُصرف الإعانة المالية على اختلاف أنواعها للمرأة بغض النظر عن انتمائها العرقي.

٣٥ - وهناك تدبير آخر من شأنه توسيع نطاق إمكانيات المرأة في مجال العمل والمهنة، وهو إتاحة إمكانية حصولها على خدمات جيدة تتيحها شبكة من مؤسسات التعليم قبل المدرسي.

٣٦ - ولكي تتسع دائرة التحاق الأطفال بمؤسسات التعليم قبل المدرسي وُضعت قيود على المبالغ التي يدفعها الوالدان مقابل خدمات مؤسسات التعليم قبل المدرسي. ولا يجوز بموجب هذه القيود أن يزيد مبلغ ما يدفعه الوالدان مقابل بقاء طفلها في هذه المؤسسات

التعليمية على نسبة ٢٠ في المائة من مصروفات بقاء الطفل في المؤسسة التعليمية، ونسبة ١٠ في المائة إذا كان لهما ثلاثة أطفال أو أكثر دون سن البلوغ. ولا تُحصل رسوم على الأطفال المعاقين.

٣٧ - وأُدخل في عام ٢٠٠٧ نظام لتعويض جزء مما يدفعه الوالدان فعلياً مقابل بقاء أطفالهما في مؤسسات التعليم قبل المدرسي: بواقع ٢٠ في المائة عن الطفل الأول، و ٥٠ في المائة عن الطفل الثاني، و ٧٠ في المائة عن الطفل الثالث فما فوق.

٣٨ - ويتمثل أحد التدابير الهامة التي تهدف إلى القضاء على التمييز المستند إلى نوع الجنس أو الجنسية، في برامج دعم عمالة السكان وخفض معدلات البطالة وتنمية مؤسسات الأعمال الصغيرة والعائلية، التي يجري تنفيذها في مناطق الاتحاد الروسي، والتي تكتسب فيها أهمية خاصة تدابير دعم عمالة فئات النساء الأكثر عرضة للتأثر من بين الشعوب الأصلية.

٣٩ - وأُدرجت في برامج العمالة تدابير لمعاونة الهيئات المعنية بعمالة السكان على مساعدتهم في اختيار العمل المناسب وإلحاقهم به، بما في ذلك تقديم الخدمات المجانية في مجال التوجيه المهني والدعم النفسي، والتدريب المهني، وإعادة التدريب ورفع المؤهلات، والمساعدة على الاشتغال بالأعمال الحرة وإقامة المؤسسات التجارية الصغيرة الحجم.

٤٠ - وعلاوة على ذلك، تشمل برامج تقديم المساعدة في مجال عمالة السكان دعم الحرف الشعبية التقليدية، وتطوير أنظمة العمالة المناسبة للمرأة (العمل لساعات محدودة في اليوم)، والعمل المترلي.

٤١ - ويضع دستور الاتحاد الروسي الحلول لمشاكل التعليم المتعلقة بالأصول الإثنية في الاتحاد، بجانب مجموعة كاملة من القوانين: قانون الاتحاد الروسي بشأن "لغات الشعوب للاتحاد الروسي"، وقانون الاتحاد الروسي بشأن "اللغة الرسمية للاتحاد الروسي"، وقانون الاتحاد الروسي بشأن "التعليم"، وذلك بالإضافة إلى المفاهيم المتعلقة بالأشياء التالية: "السياسة الوطنية لحكومة الاتحاد الروسي" (التي اعتمدت بموجب المرسوم الرئاسي للاتحاد الروسي الصادر في حزيران/يونيه ١٩٩٦)، و "تحديث التعليم في روسيا خلال الفترة حتى عام ٢٠١٠" (الذي حصل على موافقة الحكومة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١).

٤٢ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦، اعتمدت وزارة التربية والعلوم في الاتحاد الروسي مفهوم السياسة الوطنية (المرتكزة إلى الأصول العرقية) للتعليم في الاتحاد الروسي، التي حُددت فيها الأولويات المعاصرة لسياسة الحكومة التعليمية، التي روعيت فيها التعددية العرقية للمجتمع في الاتحاد الروسي. وتُعنى هذه الوثيقة بتحديث المفهوم المعمول به الآن في مجال تنمية تعليم الشعوب الأصلية القليلة العدد في الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى، كما تحدد مشاكل

الشعوب الأصلية في مجال التعليم، التي ستقدم المساعدة في إيجاد الحلول لها، بما في ذلك المشاكل المالية التي تعاني منها أجهزة إدارة التعليم على كل من الصعيدين الاتحادي والإقليمي.

٤٣ - وتنتمي كذلك إلى إعداد المشاكل الأكثر إلحاحاً في هذا المجال، التي سيتم إيجاد حلول عملية لها خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، مسائل من قبيل رفع مستوى التدريب والتأهيل المهني للكوادر العلمية - التربوية العاملة في مرافق التعليم، والتي تنفذ برامج التعليم العامة المشتملة على عناصر ذات طبيعة ثقافية إثنية ودينية (وطنية - دينية)، فيما يتعلق بالتعليم باللغة الأم (خلاف اللغة الروسية) وباللغة الروسية (خلاف اللغة الأم)، والتي تكفل إيجاد معالجات علمية - نظرية وعلمية - منهجية للمشاكل المتعلقة بالأصول الإثنية في مجال التعليم؛ وإعداد جيل جديد من الكتب المدرسية في مجال الدراسات الإنسانية، استناداً إلى الازدواجية والتعددية الثقافية، بما في ذلك ما يتم إعداده منها للمناطق ذات السمات الحضارية - الثقافية المتباينة في الاتحاد الروسي؛ وإقامة آليات تنظيمية - إدارية، تتيح فرصاً متكافئة للحصول على تعليم جيد تراعى فيه الخصائص اللغوية والإثنية والثقافية المحلية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالأطفال الذين يعيش آباؤهم وأمهم حياة بدو.